Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (107) المجلد (2) اذار 2026

التناقض بين العقيدة الامريكية و المصالح الشخصية

The contradiction btween American ideology and personal interests

م .م دلال تحسين احمد
مديرية تربية ديالى

Abstract

This study offers a critical historical-analytical examination of the structural contradiction between the American creed—formulated around the ideals of freedom, equality, and human rights—and the political practices shaped by personal and institutional interests throughout United States history.

It argues that this contradiction is not the result of contingent deviations in policy implementation but constitutes an inherent feature embedded within the foundational logic of the creed itself. Employing a historical-analytical methodology, the study traces the evolution of this tension across four key phases: state formation, nineteenth-century territorial expansion, the Cold War period, and the post–Cold War era. The findings demonstrate that ideological discourse has been systematically mobilized to legitimize expansionist and interventionist policies that frequently contradict proclaimed normative commitments.

The study concludes that the American creed has functioned predominantly as a legitimizing framework for power rather than as a consistent ethical constraint on political behavior, thereby illuminating the enduring relationship between value-based discourse and interest in American political practice.

Email: Dd4086907@gmail com

Published: 1- 3-2026

Keywords:

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يعتمد البحث منهجًا تاريخيًا تحليليًا يقوم على تتبّع تطور العقيدة الأمريكية عبر أربع مراحل رئيسية: مرحلة التأسيس وبناء الدولة، مرحلة التوسع الإقليمي في القرن التاسع عشر، مرحلة الحرب الباردة (1947_1991) وتحول العقيدة إلى أداة لإدارة الصراع العالمي، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث برزت المصالح المؤسسية والشخصية بوصفها المحدد الأساسي لصنع القرار. ويُظهر البحث كيف جرى توظيف الخطاب العقائدي في كل مرحلة لتبرير سياسات توسعية وتدخليه، غالبًا ما تناقض القيم المعلنة التي ترفعها الولايات المتحدة.

ويلخص البحث إلى أن العقيدة الأمريكية عملت تاريخيًا كأداة لإضفاء الشرعية على القوة، أكثر من كونها قيدًا أخلاقيًا على ممارستها، وأن الانتقائية في تطبيق المبادئ شكّلت آلية مركزية في استمرار هذا التناقض،وبذلك، يسهم البحث في تقديم فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية، ويكشف عن العلاقة المعقدة بين الخطاب القيمي والمصلحة في واحدة من أكثر التجارب السياسية تأثيرًا في النظام الدولي الحديث. اعتمد البحث على مصادر عربية واجنبية عديدة وكان ابرزها **كتاب النظام السياسي،دراسة فلسفية تحليلية للمؤلف ابراهيم درويش وكذلك مصدر ،العلاقات الدولية في القرن العشرين للمؤلف حسين امين اما بالنسبة للمصادر الاجنبية فمصدر American Government** للمولف **Ruth C Silva** .

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج إشكالية فكرية وسياسية ذات تأثير واسع في العلاقات الدولية المعاصرة، تتمثل في العلاقة بين الخطاب القيمي والممارسة السياسية في النموذج الأمريكي. فالعقيدة الأمريكية لم تقتصر على كونها إطارًا داخليًا ينظم السياسة الوطنية، بل تحولت إلى مرجعية عالمية أثّرت في تشكيل النظام الدولي، وفي تبرير التدخلات السياسية والاقتصادية والعسكرية في مختلف مناطق العالم.

كما تكمن أهمية البحث في تقديمه قراءة تاريخية نقدية تتجاوز الطرح التبريري أو الإدانة الأخلاقية المباشرة، وتسعى بدلًا من ذلك إلى فهم جذور التناقض وآليات استمراره. ويسهم هذا التوجه في إثراء الدراسات السياسية والفكرية التي تتناول تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، عبر ربط العقيدة بالبنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي أنتجتها وأعادت توظيفها.

إضافة إلى ذلك، يكتسب البحث أهمية أكاديمية لكونه يقدّم نموذجًا تحليليًا يمكن الإفادة منه في دراسة حالات مشابهة، حيث تُستخدم القيم والشعارات الأخلاقية لتبرير سياسات قائمة على المصلحة والقوة. كما يمكن أن يشكّل مرجعًا للباحثين والطلبة في مجالات العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، والفكر السياسي، لفهم طبيعة الخطاب السياسي الأمريكي وتحولاته التاريخية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

كيف يمكن تفسير التناقض المستمر بين العقيدة الأمريكية، بوصفها خطابًا يقوم على الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وبين السياسات والممارسات التي حكمتها المصالح الشخصية والمؤسسية عبر التاريخ؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الإشكاليات الفرعية، من أبرزها:

هل تمثل العقيدة الأمريكية منظومة قيم أخلاقية حقيقية أم خطابًا أيديولوجيًا وظيفيًا؟

إلى أي مدى كان التناقض بين الخطاب والممارسة نتيجة ظروف تاريخية معينة، أم سمة بنيوية في تشكّل العقيدة؟

كيف جرى توظيف العقيدة في تبرير التوسع الإقليمي والتدخلات الخارجية؟

وما أثر تغليب المصلحة على مضمون العقيدة في تشكيل السياسة الأمريكية المعاصرة؟

يسعى البحث إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال تحليل تاريخي نقدي يربط بين تطور العقيدة الأمريكية وتحولات المصالح السياسية والاقتصادية، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين القيم المعلنة والسلوك الفعلي، وتقديم تفسير علمي متماسك لهذا التناقض المستمر.

المقدمة

تعد العقيدة الأمريكية من أكثر المفاهيم السياسية إثارة للجدل في الفكر السياسي الحديث، لما تنطوي عليه من ازدواجية ظاهرة بين الخطاب القيمي المعلن والممارسة السياسية الفعلية. فمنذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م، جرى تقديم هذه العقيدة بوصفها منظومة أخلاقية تقوم على مبادئ الحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهي مبادئ تجاوزت في صياغتها الإطار الوطني لتكتسب طابعًا كونيًا، ما منحها قدرة عالية على التأثير في النظام الدولي. غير أن هذا البعد الأخلاقي المعلن ظلّ، في كثير من المراحل التاريخية، منفصلًا عن واقع السياسات التي انتهجتها الدولة الأمريكية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .إن دراسة التناقض بين العقيدة الأمريكية والمصالح الشخصية لا تنطلق من افتراض وجود نوايا أخلاقية خالصة جرى الانحراف عنها لاحقًا، بل من قراءة تاريخية نقدية ترى في هذا التناقض مكوّنًا بنيويًا رافق تشكّل الدولة الأمريكية منذ بداياتها الأولى. فالعقيدة لم تُنتج في سياق مثالي مجرد، بل في بيئة صراعية اتسمت بتنافس اقتصادي، واستيطان استعماري، وصراع على الموارد والسلطة. ومن ثم، فإن فهم العقيدة يقتضي ربطها بالبنى الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت داخلها، وبالمصالح التي سعت إلى حمايتها وتوسيعها.

يعتمد هذا البحث مقاربة تاريخية تحليلية، تقوم على تتبّع تطوّر العقيدة الأمريكية عبر مراحل زمنية متعاقبة، وربطها بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حكمت كل مرحلة. وقد جرى تقسيم

البحث إلى مقدمة وخاتمة و ثلاثة مباحث رئيسية، تتناول الجذور التأسيسية للعقيدة، ودورها في التوسع الإقليمي، ثم تحوّلها خلال الحرب الباردة إلى أداة لإدارة الصراع العالمي، وصولًا إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة اذ بلغت المصلحة المؤسسية والشخصية ذروتها. ويهدف هذا التقسيم إلى إبراز الطابع التراكمي للتناقض، وإظهار أنه لم يكن استثناءً عابرًا، بل مسارًا تاريخيًا ممتدًا.

المبحث الأول: الجذور التاريخية والفكرية للعقيدة الأمريكية وتكوّن التناقض بين المثال والمصلحة

منذ اللحظة الأولى لظهور الولايات المتحدة الأمريكية ككيان سياسي مستقل، تشكّلت ما يُعرف لاحقًا بـ العقيدة الأمريكي (The American Doctrine)[1] بوصفها منظومة فكرية وأخلاقية تدّعي الارتكاز على الحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان الطبيعية. غير أن القراءة التاريخية المتأنية لمسار نشأة هذه العقيدة تكشف أنها لم تنشأ باعتبارها تعبيرًا خالصًا عن قيم إنسانية كونية، بل بوصفها نتاجًا لصراع سياسي واقتصادي محدد، ارتبط بمصالح فئات اجتماعية بعينها، ما جعل التناقض بين الخطاب والممارسة جزءًا بنيويًا من بنيتها منذ التأسيس.[2]

لقد وُلدت العقيدة الأمريكية في سياق استعماري خاص، حيث كانت المستعمرات الثلاث عشرة تخوض صراعًا مع التاج البريطاني لا من أجل تحرير الإنسان بالمفهوم المطلق، بل من أجل تحرير النخب الاستعمارية من القيود الاقتصادية والضريبية التي فرضتها الامبراطورية البريطانية . ومن هنا، فإن إعلان الاستقلال الصادر عام 1776 لا يمكن فهمه بوصفه نصًا أخلاقيًا مجردًا، بل بوصفه وثيقة سياسية صيغت لخدمة غاية محددة، وهي شرعنه الانفصال وحشد التأييد الداخلي والخارجي لهذا الانفصال. استخدمت الوثيقة لغة عالمية عن "المساواة" و"الحقوق الطبيعية"، لكنها في الواقع عكست تصورًا انتقائيًا للإنسان، اقتصر على فئة اجتماعية وعرقية محددة[2].

تأثر الآباء المؤسسون للفكر الأمريكي بالفلسفة الليبرالية الأوروبية، ولا سيما أفكار جون لوك(Jone Lock) حول العقد الاجتماعي والملكية الخاصة. وقد شكّل إدماج مفهوم الملكية في صلب الحقوق الطبيعية نقطة محورية في تشكّل التناقض لاحقًا، إذ أصبحت الحرية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحماية الثروة والمصالح الاقتصادية.[4] فالعقيدة الأمريكية لم تفصل منذ نشأتها بين الحرية كقيمة أخلاقية والحرية كضمان قانوني لحماية رأس المال، وهو ما جعلها قابلة للتكيّف الدائم مع متطلبات المصلحة. ويتجلّى هذا التناقض بشكل صارخ في استمرار نظام العبودية داخل الدولة الناشئة، رغم أن الخطاب الرسمي كان يؤكد أن "جميع الناس خُلقوا متساوين". فقد شكّلت العبودية أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الأمريكي، لا سيما في الولايات الجنوبية، ولم تكن مجرد انحراف عرضي عن العقيدة، بل مكوّنًا بنيويًا في النظام الاقتصادي والاجتماعي. هذا الواقع يكشف أن المساواة لم تكن مبدأً مطلقًا، بل مفهومًا مشروطًا، يُطبّق عندما لا يتعارض مع المصالح الاقتصادية للنخب المالكة.[5]إلى جانب ذلك، شكّل

التعامل مع السكان الأصليين مثالًا آخر على التناقض بين العقيدة والممارسة. فبينما رفعت الدولة الأمريكية شعارات الحرية وحق تقرير المصير، و مارست سياسات ممنهجة من التهجير القسري، والمصادرة، والإقصاء الثقافي، تحت ذريعة التقدم والحضارة. لقد جرى تصوير السكان الأصليين باعتبارهم خارج إطار "الإنسان المتحضر"، ما أتاح تبرير إبادتهم الرمزية والمادية باسم رسالة أخلاقية مزعومة. وهنا تحولت العقيدة إلى أداة لإنتاج خطاب تفوق ثقافي يخدم مشروع التوسع والسيطرة على الأرض والموارد.[6]

ومع إقرار الدستور الأمريكي[7] عام 1787، بدا ظاهريًا أن الدولة الجديدة قد وضعت إطارًا قانونيًا متقدمًا يضمن الحريات وينظم السلطة. إلا أن هذا الدستور، عند تفكيك بنيته السياسية، يكشف أنه صُمّم أساسًا لحماية مصالح طبقية محددة، لا لتحقيق ديمقراطية شعبية شاملة. فقد قيّد حق المشاركة السياسية، ورفض فكرة الديمقراطية المباشرة، وأقام نظامًا جمهورياً يحدّ من تأثير العامة في صنع القرار. كان الخوف الأساسي لدى الآباء المؤسسين هو أن تؤدي المشاركة الواسعة إلى تهديد الملكية الخاصة وإعادة توزيع الثروة، وهو ما يعكس مرة أخرى أولوية المصلحة على المبدأ[8].ومع توسّع الدولة الأمريكية تدريجيًا، بدأت العقيدة تتحول من إطار فكري داخلي إلى أداة خطابية تُستخدم لتبرير السياسات المختلفة. لم تعد العقيدة مجرد تعبير عن قيم، بل أصبحت لغة شرعية تُستدعى عند الحاجة لتغطية قرارات تتخذها النخب الحاكمة وفق حسابات المصلحة. وقد اتسم تطبيق مبادئ الحرية والمساواة بالانتقائية، حيث جرى توسيعها أو تقييدها تبعًا للظروف السياسية والاقتصادية، لا بوصفها التزامًا أخلاقيًا ثابتًا.[9]

إن هذا المسار التاريخي يكشف أن التناقض بين العقيدة الأمريكية والمصالح الشخصية ليس نتيجة انحراف لاحق في السياسات، بل هو تناقض تأسيسي نشأ مع ولادة الدولة نفسها. فقد تشكّلت العقيدة في تفاعل دائم مع المصلحة، وتحوّلت منذ وقت مبكر إلى أداة مرنة قادرة على التكيف مع متطلبات القوة والهيمنة. ومن ثم، فإن فهم السياسة الأمريكية في مراحلها اللاحقة يقتضي إدراك هذه الجذور التاريخية التي جعلت من المصلحة المحدد الحقيقي للسلوك، ومن العقيدة غطاءً أخلاقيًا يُعاد إنتاجه باستمرار.[10]

المبحث الثاني: العقيدة الأمريكية والتوسع الإقليمي في القرن التاسع عشر – من الخطاب الأخلاقي إلى منطق المصلحة والهيمنة

شهد القرن التاسع عشر المرحلة التي انتقلت فيها العقيدة الأمريكية من كونها إطارًا فكريًا داخليًا يبرّر نشوء الدولة واستقرارها، إلى أداة أيديولوجية[11] فاعلة في تبرير التوسع الإقليمي وبناء القوة. ففي هذه المرحلة، لم تعد العقيدة محصورة في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم داخل الدولة الناشئة، بل تحوّلت إلى خطاب تاريخي شامل يمنح التوسع بعدًا أخلاقيًا و رساليًا، ويُخفي في جوهره مصالح

اقتصادية واستراتيجية واضحة . ومع بدايات القرن التاسع عشر، تجاوزت الولايات المتحدة الامريكية مرحلة التأسيس الهشة، وشرعت في التحول إلى دولة تسعى لفرض هيمنتها كقوة قارية. وقد تزامن ذلك مع تزايد الحاجة إلى الأراضي الزراعية، والموارد الطبيعية، وفتح أسواق جديدة، في ظل نظام اقتصادي توسعي . وفي هذا السياق، تبلور مفهوم القدر المتجلي[12]، كأوضح صيغة لاندماج العقيدة بالمصلحة. اذ قدّم التوسع الأمريكي بوصفه مهمة تاريخية محتومة، وواجبًا أخلاقيًا لنشر الحضارة والتقدم، بدلا من كونه مشروعًا سياسيًا قائمًا على القوة.وبذلك لم يعد "القدر المتجلي" مجرد تعبير ثقافي عابر، بل أصبح إطارًا فكريًا موجّهًا للسياسات الرسمية، ومكوّنًا جوهريا في الوعي الجمعي الأمريكي. اذ صُوِّر التوسع على أنه امتداد طبيعي لقيم الحرية والديمقراطية، في حين تم تغييب حقيقة أن هذا المسار قد قام على العنف، والاستيلاء على الأراضي، وإقصاء الشعوب الاصيلة مما يظهر التناقض الجذري بين خطاب الحرية وممارسة نفي حرية الاخرين التي كانت تقطنها.[13]

لقد شكّل التعامل مع السكان الأصليين خلال هذه المرحلة أحد أكثر مظاهر هذا التناقض وضوحًا. فبينما رفعت الدولة الأمريكية شعارات التقدم والتمدّن، مارست سياسات منظمة من التهجير القسري، أبرزها "مسار الدموع"، الذي مثّل ذروة التناقض بين العقيدة والممارسة. لم يُنظر إلى السكان الأصليين باعتبارهم أصحاب حق في الأرض أو السيادة، بل جرى اختزالهم في عقبة تاريخية يجب إزالتها باسم المستقبل. وبذلك تحوّلت العقيدة إلى أداة لإلغاء الآخر، لا للاعتراف به. في الوقت نفسه، اتخذ التوسع الأمريكي طابعًا عدوانيًا خارج الحدود المباشرة للدولة، كما يتجلى في الحرب مع المكسيك [14]في منتصف القرن التاسع عشر. فقد رُوّج لهذه الحرب بوصفها ضرورة دفاعية أو استجابة لإرادة السكان، في حين كانت في حقيقتها حربًا تهدف إلى السيطرة على مساحات شاسعة غنية بالموارد. وقد كُسيت هذه الحرب بلغة أخلاقية تستدعي العقيدة الأمريكية، بينما كانت المصلحة الإقليمية والاقتصادية هي الدافع الحقيقي .ومع ضمّ أراضٍ جديدة، لم تُطبّق مبادئ الحرية والمساواة بشكل متساوٍ على سكان هذه المناطق، بل خضعت لاعتبارات سياسية وعرقية واقتصادية. فقد توسعت الدولة جغرافيًا، لكنها لم توسّع مفهوم المواطنة بالقدر نفسه، ما يعكس الطبيعة الانتقائية للعقيدة. كانت الحرية تُمنح عندما تخدم الاستقرار السياسي والمصلحة الاقتصادية، وتُقيَّد عندما تهدد التوازن القائم. كما ارتبط التوسع الإقليمي بتعميق الانقسام الداخلي حول مسألة العبودية، إذ تحوّلت الأراضي الجديدة إلى ساحات صراع بين مصالح اقتصادية متناقضة. ورغم أن الخطاب العقائدي استمر في التأكيد على وحدة القيم الأمريكية، فإن الواقع كشف أن هذه القيم كانت قابلة للتجزئة والتأويل وفق متطلبات المصلحة. وقد أدى هذا التناقض في النهاية إلى الحرب الأهلية(1861_1865)[15] ، التي مثّلت انفجارًا داخليًا للتناقضات المتراكمة بين المثال المعلن والواقع الاقتصادي والاجتماعي.

بعد الحرب الأهلية، لم يؤدِّ إلغاء العبودية إلى إنهاء التناقض، بل أعاد إنتاجه بصيغ جديدة. فقد استمر التمييز، وتحوّلت الحرية القانونية إلى حرية شكلية لا تعني بالضرورة مساواة فعلية. وفي هذا السياق، استمر التوسع الاقتصادي والصناعي، مدعومًا بعقيدة تبرّر الهيمنة على الموارد والأسواق، سواء داخل القارة أو خارجها.مع نهاية القرن التاسع عشر، بدأت الولايات المتحدة تتجاوز إطار التوسع القاري نحو طموحات خارجية أوسع، كما ظهر في السيطرة على بعض المناطق خارج البرّ الأمريكي. وقد جرى تبرير هذا التحول بالعودة إلى الخطاب العقائدي ذاته، الذي صُوِّر على أنه رسالة حضارية عالمية. وهكذا، تحوّلت العقيدة من وسيلة لتبرير الاستقلال، إلى أداة لتبرير الهيمنة، دون أن تفقد لغتها الأخلاقية.[16]

إن السرد التاريخي للتوسع الإقليمي الأمريكي يكشف أن العقيدة لم تكن يومًا كابحًا للمصلحة، بل كانت في معظم الأحيان خادمة لها. فقد أُعيد تأويل المبادئ وفق مقتضيات القوة، وتحوّلت القيم إلى شعارات تُستخدم لتطبيع العنف السياسي والاقتصادي. ومن ثم، فإن التناقض بين العقيدة الأمريكية والمصالح الشخصية والمؤسسية بلغ في القرن التاسع عشر مرحلة النضج، اذ لم يعد استثناءً أو تناقضًا عارضًا، بل أصبح نمطًا ثابتًا في السلوك السياسي للدولة.

ويمثّل هذا المبحث حلقة أساسية في فهم السياسة الأمريكية اللاحقة، إذ يبيّن أن التوسع، حين يُغلَّف بخطاب أخلاقي، لا يفقد طابعه المصلحي، بل يكتسب شرعية أوسع. وبذلك، تصبح العقيدة أداة لإعادة إنتاج الهيمنة، لا إطارًا لضبطها، وهو ما سيمتد أثره بوضوح إلى السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين وما بعده.

المبحث الثالث: العقيدة الأمريكية في زمن الحرب الباردة – من ادعاء الدفاع عن الحرية إلى ترسيخ منطق المصلحة والهيمنة العالمية(1945–1991)

مثّلت مرحلة الحرب الباردة [17] التحوّل الأهم في تاريخ العقيدة الأمريكية، إذ خرجت خلالها من إطارها القومي والإقليمي إلى مستوى عالمي شامل، وجرى تقديمها بوصفها منظومة قيم كونية تهدف إلى حماية الحرية والديمقراطية في مواجهة ما صُوِّر على أنه خطر وجودي يهدد الإنسانية جمعاء. غير أن هذا التحول لم يؤدِّ إلى تجاوز التناقض بين العقيدة والمصلحة، بل على العكس، أسهم في تعميقه وتوسيعه، حتى أصبح هذا التناقض جزءًا بنيويًا من النظام الدولي الذي قادته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية[18]

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية(1939– 1945)قوةً عظمى تمتلك تفوقًا اقتصاديًا وعسكريًا غير مسبوق، في وقت كانت فيه أوروبا مدمّرة، والقوى الاستعمارية التقليدية في حالة تراجع. في هذا السياق، أعادت الولايات المتحدة صياغة عقيدتها السياسية لتلائم موقعها الجديد، فجرى

ربط القيم الأمريكية بمفهوم "العالم الحر"، مقابل تصوير المعسكر الاشتراكي بوصفه نقيضًا مطلقًا للحرية والكرامة الإنسانية. وقد مكّن هذا التقسيم الثنائي من تقديم السياسة الأمريكية على أنها سياسة دفاعية أخلاقية، حتى عندما كانت في جوهرها سياسة توسّع نفوذ وبناء هيمنة. عيد تعريف مفهوم الحرية خلال الحرب الباردة تعريفًا انتقائيًا يخدم المصلحة الاستراتيجية الأمريكية. فالحرية لم تعد تعني بالضرورة حق الشعوب في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية، بل أصبحت تعني الانتماء إلى المعسكر الأمريكي، وقبول قواعد النظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده واشنطن. وبذلك تحوّلت العقيدة إلى أداة لإعادة إنتاج نموذج سياسي واقتصادي واحد، يُقدَّم باعتباره الخيار الطبيعي والوحيد، بينما يُصوَّر أي بديل آخر على أنه تهديد وجودي. في هذا السياق، لعبت العقيدة الأمريكية دورًا مركزيًا في تبرير التدخلات السياسية والعسكرية حول العالم. فقد شهدت مرحلة الحرب الباردة سلسلة طويلة من التدخلات المباشرة وغير المباشرة، التي رُفعت فيها شعارات الدفاع عن الديمقراطية، بينما كانت النتائج الفعلية تتمثل في إسقاط حكومات منتخبة، ودعم أنظمة استبدادية، وتمكين نخب محلية مرتبطة بالمصالح الأمريكية. لقد أصبح معيار الشرعية في السياسة الخارجية الأمريكية لا يقوم على طبيعة النظام السياسي بقدر ما يقوم على مدى توافقه مع المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية.[19]

ويُظهر هذا التناقض نفسه بوضوح في دعم الولايات المتحدة لأنظمة عسكرية سلطوية في مناطق متعددة من العالم، طالما أنها تضمن الاستقرار المطلوب وحماية المصالح الأمريكية. ففي الوقت الذي كانت فيه العقيدة الأمريكية ترفع شعار حقوق الإنسان، جرى التغاضي عن انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق، بل والمشاركة غير المباشرة في ترسيخها. وهنا تحوّلت القيم المعلنة إلى مجرد لغة خطابية تُستخدم للضغط على الخصوم، لا معيارًا أخلاقيًا ثابتًا يُطبّق على الجميع. كما لعب العامل الاقتصادي دورًا محوريًا في توجيه العقيدة خلال الحرب الباردة. فقد ارتبطت سياسات الاحتواء ومشاريع إعادة الإعمار وبناء التحالفات بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي بما يخدم مصالح الشركات الأمريكية الكبرى. وقد جرى تقديم هذا النظام بوصفه تجسيدًا عمليًا للحرية الاقتصادية، في حين أنه في الواقع رسّخ تبعية اقتصادية واسعة النطاق، وحدّ من قدرة الدول النامية على اختيار مسارات تنموية مستقلة. وهكذا، اندمجت العقيدة مع منطق السوق والقوة، لتصبح أداة لتكريس تفاوتات بنيوية على المستوى العالمي. ولم يقتصر التناقض على السياسة الخارجية، بل انعكس أيضًا داخل المجتمع الأمريكي نفسه. ففي الوقت الذي رُفعت فيه شعارات الحرية في مواجهة المعسكر الاشتراكي، استمرت التمييزات العرقية والاجتماعية، وجرى قمع حركات احتجاجية طالبت بتوسيع مضمون الحرية ليشمل فئات مهمّشة. هذا التناقض الداخلي أضعف الادعاء الأخلاقي للعقيدة، لكنه لم يؤدِّ إلى مراجعة جذرية لها، بل جرى احتواؤه ضمن خطاب إصلاحي محدود لا يمسّ جوهر المصلحة.[20]

ومع تصاعد الصراع الدولي، أصبحت العقيدة الأمريكية أكثر عسكرة، إذ جرى ربط الدفاع عن القيم بامتلاك التفوق العسكري والتكنولوجي. وقد أسهم هذا التحول في تطبيع العنف بوصفه وسيلة مشروعة لحماية الحرية، حتى عندما كان هذا العنف يُمارَس خارج أي إطار قانوني دولي واضح. وهنا يتجلّى التناقض في أقصى صوره، حيث تُستخدم الحرية لتبرير تقييدها، وتُستدعى القيم الإنسانية لتبرير انتهاكها .ومع نهاية الحرب الباردة، بدا ظاهريًا أن العقيدة الأمريكية قد انتصرت، وأن نموذجها السياسي والاقتصادي قد أثبت تفوقه التاريخي. غير أن هذا الانتصار لم يكن نتيجة انتصار القيم الأخلاقية بقدر ما كان نتيجة اختلال موازين القوة. وقد أدى هذا الواقع إلى تعزيز النزعة البراغماتية[21] في السياسة الأمريكية، حيث لم تعد العقيدة بحاجة حتى إلى خصم أيديولوجي واضح لتبرير الهيمنة، بل أصبحت تُقدَّم بوصفها النظام الطبيعي للعالم. إن تحليل العقيدة الأمريكية خلال الحرب الباردة يكشف أنها تحولت من إطار قيمي يدّعي حماية الحرية، إلى منظومة خطابية تُستخدم لإدارة الصراع الدولي بما يخدم المصلحة الأمريكية. فقد جرى توسيع مفهوم العقيدة ليشمل العالم كله، لكن دون توسيع حقيقي لمضمون العدالة أو المساواة. وبذلك، لم تُلغِ الحرب الباردة التناقض بين العقيدة والمصلحة، بل جعلته أكثر تعقيدًا، وأكثر رسوخًا، وأكثر تأثيرًا في بنية النظام الدولي.[22]

ويمثّل هذا المبحث مرحلة مفصلية لفهم السياسة الأمريكية المعاصرة، إذ يبيّن أن العقيدة، حين تُربط بالقوة العالمية، تفقد طابعها الأخلاقي المعلن، وتتحول إلى أداة لإدارة الهيمنة. ومن هنا، فإن ما بعد الحرب الباردة لا يمكن فهمه إلا بوصفه امتدادًا لهذا المسار، لا قطيعة معه، وهو ما سيتضح بجلاء في المرحلة اللاحقة التي تهيمن فيها المصالح المؤسسية والشخصية على الخطاب القيمي بشكل أكثر وضوحًا.

المبحث الرابع: تفريغ العقيدة الأمريكية من مضمونها الأخلاقي

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، دخلت العقيدة الأمريكية مرحلة جديدة بدت ظاهريًا وكأنها لحظة انتصار نهائي للقيم التي طالما رفعتها الولايات المتحدة الامريكية بوصفها جوهر هويتها السياسية. فقد قُدِّم هذا التحول التاريخي بأنه دليل على تفوق النموذج الليبرالي الديمقراطي[23] انتصار الحرية واقتصاد السوق، وبداية مرحلة عالمية جديدة تتراجع فيها الصراعات الأيديولوجية لصالح نظام دولي أكثر استقرارًا وعدالة. غير أن هذا الخطاب، عند تفكيكه تاريخيًا، يكشف أن ما بعد الحرب الباردة لم يكن مرحلة تجسيد للمبادئ، بل مرحلة تعرية كاملة للتناقض بين العقيدة الأمريكية والمصالح الشخصية والمؤسسية. في غياب الخصم الأيديولوجي الذي شكّل لعقود مبررًا رئيسيًا لتوظيف العقيدة، لم تتراجع النزعة التدخلية الأمريكية، بل اتخذت أشكالًا جديدة أكثر تعقيدًا. فقد أعيد تعريف مفهوم "نشر الديمقراطية" ليصبح مبررًا مفتوحًا للتدخل السياسي والعسكري والاقتصادي، دون الحاجة إلى تهديد

وجودي مباشر. وهكذا، تحوّلت العقيدة من أداة دفاعية مزعومة إلى أداة هجومية صريحة، تُستخدم لإعادة تشكيل العالم وفق مصالح القوة المهيمنة .شهدت هذه المرحلة صعود خطاب العولمة [24] بوصفه الامتداد الطبيعي للعقيدة الأمريكية، حيث جرى تقديم السوق الحرة، وحرية رأس المال، وفتح الحدود الاقتصادية على أنها تجسيد عملي للحرية الإنسانية. غير أن هذا الربط بين الحرية والعولمة أخفى واقعًا مختلفًا، يتمثل في هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، وتآكل سيادة الدول، واتساع الفجوة بين المركز والأطراف. فقد أصبحت العقيدة غطاءً أيديولوجيًا لنظام اقتصادي عالمي يخدم مصالح مؤسسات مالية وصناعية محددة، أكثر مما يخدم شعوب العالم. ومع تزايد نفوذ هذه المؤسسات، تراجعت مكانة القيم الأخلاقية في صناعة القرار، لتحل محلها حسابات الربح والخسارة، والأمن والاستقرار، وإدارة المخاطر. لم تعد العقيدة إطارًا ناظمًا للسلوك السياسي، بل تحولت إلى خطاب تبريري يُستدعى عند الحاجة لتسويق قرارات اتُخذت مسبقًا وفق منطق المصلحة. وهنا بلغ التناقض بين المبدأ والممارسة ذروته، إذ باتت القيم تُستخدم بوصفها أداة اتصال سياسي، لا مرجعية أخلاقية حاكمة[25].وقد تجلّى هذا المسار بوضوح في التدخلات العسكرية التي جرت تحت شعارات إنسانية، حيث رُفعت مفاهيم مثل حماية المدنيين، أو نشر الديمقراطية، أو مكافحة الإرهاب، في حين أفضت هذه التدخلات في كثير من الأحيان إلى تفكيك دول، وإعادة إنتاج العنف، وتعميق الفوضى. لقد أُفرغ الخطاب الأخلاقي من مضمونه، وأصبح جزءًا من إدارة الصراع، لا وسيلة لحله. وبذلك، لم تعد العقيدة الأمريكية تُقاس بمدى اتساقها مع القيم التي تعلنها، بل بمدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.[26]

كما شهدت هذه المرحلة تزايدًا واضحًا في تداخل المصالح الشخصية للنخب السياسية مع المصالح المؤسسية الكبرى. فقد أصبح الانتقال بين مواقع القرار السياسي ومجالس إدارة الشركات الكبرى ظاهرة بنيوية، ما أدى إلى طمس الحدود بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. وفي هذا السياق، لم تعد العقيدة تعبّر حتى عن "مصلحة وطنية" بالمعنى التقليدي، بل عن شبكة معقّدة من المصالح المتداخلة التي تُعيد تعريف الأولويات وفق منطق النفوذ والربح. على المستوى الداخلي، انعكس هذا التحول في تآكل مضمون العقد الاجتماعي ذاته. فبينما استمر الخطاب الرسمي في تمجيد الحرية والفرص المتكافئة، شهد المجتمع الأمريكي تصاعدًا في اللامساواة الاقتصادية، وتراجعًا في الحراك الاجتماعي، وتآكلًا في الثقة بالمؤسسات. وقد كشف هذا الواقع عن فجوة متزايدة بين العقيدة بوصفها خطابًا، والعقيدة بوصفها تجربة معيشة. وهنا، لم يعد التناقض مجرد مسألة سياسة خارجية، بل أصبح أزمة داخلية في معنى القيم الأمريكية نفسها.[27]

ومع أحداث كبرى في مطلع القرن الحادي والعشرين، دخلت العقيدة الأمريكية مرحلة جديدة من إعادة الصياغة، حيث جرى دمج مفاهيم الأمن والخطر والتهديد الوجودي في صلب الخطاب القيمي.

وقد أتاح هذا الدمج توسيع نطاق الاستثناء، وتبرير إجراءات تتناقض صراحة مع مبادئ الحرية وحقوق الإنسان. وهكذا، لم تعد العقيدة تُستخدم فقط لتبرير الهيمنة الخارجية، بل لتقييد الحريات داخليًا أيضًا، باسم حماية النموذج نفسه. إن ما يميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة ليس اختفاء القيم من الخطاب، بل انفصالها شبه الكامل عن الممارسة. فقد أصبحت العقيدة الأمريكية لغة رمزية تُستخدم لإضفاء الشرعية، لا معيارًا يُحتكم إليه. وبذلك، تحوّلت من منظومة قيم تدّعي توجيه السياسة، إلى أداة سياسية تُعاد صياغتها باستمرار وفق متطلبات المصلحة، سواء كانت مصلحة الدولة، أو مصلحة المؤسسات، أو مصلحة الأفراد النافذين داخل بنية السلطة. ويكشف هذا المسار التاريخي أن التناقض بين العقيدة الأمريكية والمصالح الشخصية لم يصل إلى ذروته إلا في هذه المرحلة، حيث لم تعد هناك حاجة حتى إلى الاتساق الظاهري بين الخطاب والفعل. فقد أصبحت القوة بذاتها مصدر الشرعية، وأضحت العقيدة تابعة لها، لا العكس. ومن هنا، فإن الحديث عن "أزمة القيم" في السياسة الأمريكية المعاصرة لا يعكس انحرافًا طارئًا، بل نتيجة منطقية لمسار تاريخي طويل جرى فيه تفريغ العقيدة تدريجيًا من مضمونها الأخلاقي، وتحويلها إلى أداة إدارة للهيمنة في عالم غير متكافئ.[28]

الخاتمة

تكشف الدراسة التاريخية لمسار العقيدة الأمريكية، أن التناقض بين المبادئ المعلنة والمصالح الفعلية لم يكن طارئًا أو عارضًا، بل كان جزءًا لا يتجزأ من تشكّل هذه العقيدة وتطوّرها. فمنذ لحظة التأسيس الأولى، ترافقت القيم المعلنة عن الحرية والمساواة مع ممارسات تناقضها، دون أن يؤدي هذا التناقض إلى انهيار الخطاب العقائدي، بل على العكس، أسهم في إعادة إنتاجه بصيغ أكثر مرونة وقدرة على التكيّف.

لقد أظهر المبحث الأول أن العقيدة الأمريكية نشأت في سياق استعماري طبقي، وأنها ارتبطت منذ البداية بحماية الملكية والمصالح الاقتصادية للنخب، ما جعلها قابلة للتأويل الانتقائي. وفي المبحث الثاني، تبيّن أن هذه العقيدة تحوّلت خلال التوسع الإقليمي إلى أداة لتبرير الهيمنة والاستيلاء على الأرض، تحت غطاء أخلاقي يربط التوسع بالتقدم والحضارة. أما في المبحث الثالث، فقد اتضح أن الحرب الباردة لم تكن مرحلة انتصار للقيم بقدر ما كانت مرحلة توظيف مكثف للعقيدة في إدارة الصراع العالمي، حيث جرى اختزال الحرية في الولاء السياسي، وتغليب المصلحة الاستراتيجية على أي التزام أخلاقي ثابت. وفي المبحث الرابع، بلغت هذه المسارات ذروتها مع تفريغ العقيدة من مضمونها القيمي، وتحويلها إلى خطاب تبريري يخدم مصالح مؤسسية وشخصية متشابكة.

إن النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من هذا المسار التاريخي هي أن العقيدة الأمريكية لم تعمل يومًا كقيد أخلاقي فعلي على ممارسة القوة، بل غالبًا ما عملت كوسيلة لإضفاء الشرعية عليها.

وقد أتاح هذا الدور للعقيدة أن تستمر وتتكيف، حتى في أكثر اللحظات التي بدا فيها التناقض صارخًا. فبدل أن يؤدي هذا التناقض إلى أزمة وجودية في الخطاب، جرى احتواؤه عبر إعادة تعريف المفاهيم، وتوسيع دائرة الاستثناء، وربط القيم بمفاهيم الأمن والمصلحة. كما يُظهر البحث أن الحديث عن "ازدواجية المعايير" في السياسة الأمريكية لا يكفي لفهم عمق الظاهرة، إذ إن المشكلة لا تكمن فقط في عدم الاتساق، بل في طبيعة العقيدة ذاتها بوصفها خطابًا مرنًا قابلًا للتوظيف. فالعقيدة لم تُصغ لتكون معيارًا أخلاقيًا ثابتًا، بل إطارًا أيديولوجيًا يسمح بإعادة ترتيب الأولويات وفق متطلبات القوة. ومن هنا، فإن التناقض بين العقيدة والمصلحة ليس خللًا في التطبيق، بل خاصية في البنية. وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن فهم السياسة الأمريكية المعاصرة يقتضي تجاوز الخطابات الرسمية، والعودة إلى تحليل العلاقة التاريخية بين القيم والمصالح، وبين الخطاب والممارسة. فالعقيدة الأمريكية، كما يكشف هذا البحث، ليست مجرد منظومة فكرية، بل أداة سياسية فاعلة في إنتاج الهيمنة وإدارتها. وهي، بهذا المعنى، تعبّر عن نموذج أوسع في العلاقات الدولية، حيث تُستخدم القيم لتبرير القوة، لا لتقييدها.

.العقيدة الامريكية:.اطار ايديولوجي _قيمي تشكل تاريخيا مع نشأة الولايات المتحدة الامريكية ويقوم على منظومة من المبادئ المعلنة في مقدمتها الحرية الفردية ،المساواة القانونية،الديمقراطية التمثيلية،سيادة القانون مع افتراض عالمية هذه القيم وصلاحيتها كنموذج معياري لتنظيم المجتمع والدولة وتؤدي هذه العقيدة وظيفة مزدوجة اذ تمثل من جهة اساسا للهوية السياسية الامريكية ومن جهة اخرى اداة فكرية لتبرير السلوك الداخلي والخارجي للدولة للمزيد ينظر:.

.صموئيل هنتنغتون ،من نحن ؟التحديات التي تواجه الهوية الامريكية ،ترجمة حسام الدين خضور،دار الرأي للنشر،دمشق،2005،ص 55

2.Vesna DanilovicM,When the stakes Are High –Deterrence and Conflict .among major powers,University of Michigan press,2002,p.228

3.الاباء المؤسسين:.وهم ابرز قادة الثورة الامريكية و واضعوا الدستور الامريكي لعام 1787 ومن ابرزهم جورج واشنطن و جون ادمز و فرانكلين و جيفرسون للمزيد ينظر:.

جون هانكوك ،جورج واشنطن اول رئيس للولايات المتحدة ،شركة التأمين على الحياة ،بوسطن، د.ت،ص 12.

4. صموئيل هنتنغتون،المصدر السابق،ص 57.

5Ruth C Silva,American Government ,Democracy and Liberty in Balance New .York,Hugh A Bone ,1976,p.58.

6. جون هانكوك,المصدر السابق،ص 80.

7.الدستور الامريكي:.انشأ الدستور في مؤتمر فيلادلفيا 1787 وصدق عليه عام 1788 واسند الدستور الى الكونغرس مسؤولية تنظيم السلطتين التنفيذية و القضائية وجمع الايرادات واعلان الحرب وغيرها ويسمح للرئيس باستخدام حق النقض ضد بعض القوانين ولكن للكونغرس سلطة تجاوز ذلك النقض الرئاسي عن طريق جمع اصوات اغلبية اعضاء مجلسيه،

ينظر:.محمد حسنين هيكل:.الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق ،دار الشروق،القاهرة،2003،ص 17

8. Richard L Wilson ,American political leaders,U.S.A ,factson file ,INC, 888888 2006,p 275.

9.ابراهيم درويش :.النظام السياسي،دراسة فلسفية تحليلية ،ج1،دار النهضة العربية، القاهرة ،1969 ص 281.

10.ياسين محمد حمد،دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الامريكي،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد،2005،ص 36

11.ايديلوجية:.وهي نسق من الافكار والمعتقدات والقيم المترابطة التي تعكس رؤية جماعة اجتماعية او طبقة معينة للعالم وتستخدم ايضا لتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي وتبرير المصالح والاهداف للمزيد ينظر:.نبيل رمزي ،سوسيولوجيا المعرفة .جدل الوعي والوجود الاجتماعي ،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2001،ص 18.

12 .القدر المتجلي:.وهي فكرة شكلت الاساس النظري لرؤية واشنطن لدورها العالمي ، وتعد احدى المرتكزات الفكرية التي قامت عليها الاستراتيجية الامريكية ،وتحولت هذه الفكرة مع تطورات القرن العشرين لاسيما الحربين العالميتين الى سياسات عملية تجسدت في التوسع الخارجي وبناء التحالفات الدولية ،بما مهد الطريق لصياغة استراتيجية شاملة قادرة على قيام النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة للمزيد ينظر:.علي حسين نزها،تحليل الاستراتيجيات الامريكية في بناء النظام الدولي جدلية القوة الصلبة والناعمة (1945-1970)،مجلة صدى العلوم،دار بيروت العالمية للنشر،بيروت،العدد 10، تشرين الاول 2025، ص 167.

13.Robert Kagan ,The World America Made ,U.S.A,Knopf Doubleday ,.Publishing Group ,2013,P53-57

14 .الحرب الامريكية المكسيكية:.وهي من ابرز النزاعات العسكرية الخارجية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية في العصر الحديث التسي كان سببها الرئيس قيام الولايات المتحدة الامريكية بضم تكساس في كانون الاول عام 1845 بعد انفصالها عن المكسيك واعلانها الاستقلال في اذار عام 1836 ورأت

المكسيك في ذلك الضم عملا عدائيا وقطعت علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية في اذار 1846 بينما عدته الولايات المتحدة الامريكية واجبا اخلاقيا وثقافيا مفروضا على المستوطنين الامريكيين للمزيد ينظر:.علي خيري مطرود ،دور جون كابيل بريكنريدج في الحرب الامريكية–المكسيكية (1846–1848)و اثره في مستقبله السياسي،مجلة واسط، مج 3، العدد 21، 2025.

15.الحرب الاهلية الامريكية:. وهي حرب اندلعت بين ولايات الاتحاد الشمال والولايات الكونفدرالية الجنوب نتيجة خلافات بنيوية عميقة حول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي وفي مقدمتها قضية العبودية وحقوق الولايات وتوازن السلطة بين الحكومة الفدرالية والولايات وتوازن السلطة بين الحكومة الفدرالية والولايات بدأت الحرب رسميا عام 1861 عقب اعلان ولايات الجنوب الانفصال عن الاتحاد وانتهت عام 1865 بأنتصار الشمال مما ادى الى الحفاظ على وحدة الولايات المتحدة الامريكية والغاء نظام العبودية وتعزيز سلطة الدولة الفيدرالية ، للمزيد ينظر:.محمد بني سلامة،معيقات اعادة البناء السياسي في الولايات الامريكية الجنوبية في اعقاب الحرب الاهلية(1865–1877)،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب،مج 12،العدد 2، 2015، ص 569.

16,Robert Kagan,OP.Cit,P88.

17 الحرب الباردة:. الحرب الباردة:.وهي الحرب التي تمتنع من خلاله الاطراف المتنازعة عن اللجوء على السلاح بطريقة مباشرة، اي ان الحرب التي تستخدم فيها الاطراف المتعادية كل انواع القوة المستطاع ما عدا القوات المسلحة بقصد ارغام العدو على التسليم لادارة الطرف المنتصر وتسود خلال هذه الحرب حالة من التوتر الشديد بين الاطراف المتنازعة ،للمزيد ينظر علي عودة العقابي،العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات،بغداد ،2010، ص 69.

18.الحرب العالمية الثانية:.وهي نزاع عسكري عالمي اندلع في 1 ايلول 1939 ،وانقسمت الاطراف المتحاربة الى معسكرين رئيسيين دول المحور المانيا ايطاليا اليابان و دول الحلفاء بريطانيا فرنسا الولايات المتحدة الامريكية الصين ،انتهت عام 1945 بهزيمة دول المحور وسقوط الانظمة الفاشية والنازية وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظيمة ،للمزيد ينظر :.

حسين امين،العلاقات الدولية في القرن العشرين ،دار الفكر العربي،القاهرة،2005، ص 111–115.

19.تشارلز كروثامر وماري بيرد،تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ،ج1، مكتبة اطلس ،بيروت ،1996،ص 113– 115.

20.حارث محمد حسن،تطور المجتمع الامريكي،دراسات دولية،العدد 26،مركز الدراسات الدولية ،بغداد،2005،ص 2

21 النزعة البرغماتية:.مذهب فلسفي حديث نسبيا نشأ في الولايات المتحدة الامريكية اواخر القرن التاسع عشر ،يقوم على اعتبار النتائج العملية والمنفعة معيارا اساسيا للحكم على صحة الافكار والقيم والمبادئ فالفكرة تعد وفق المنظور البراغماتي لا تقاس بمدى انسجامها النظري او تجريدها الفلسفي بل بقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة وناجحة في الواقع العملي ، للمزيد ينظر:. عبد الرحمن بدوي،موسوعة الفلسفة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،ج1،ص 458-460

22. حارث محمد حسن،المصدر السابق،ص5.

23.الليبرالي الديمقراطي:.هو اتجاه فكري وسياسي يجمع بين مبادئ الليبرالية واسس الديمقراطية ويؤكد على اولوية الحقوق والحريات الفردية كحرية التعبير والاعتقاد والملكية مع الالتزام باليات الديمقراطية التمثيلية مثل الانتخابات الحرة وتداول السلطة سلميا والفصل بين السلطات وسيادة القانون بما يحقق التوازن بين حرية الفرد وارادة الاغلبية دون المساس بحقوق الاقليات . للمزيد ينظر:. علي الدين هلال،ازمة الانظمة الفكرية الكبرى المعاصرة :الديمقراطية الليبرالية والراسمالية والشعبوية،مجلة المحور،القاهرة ،العدد 195، 24 تشرين الثاني 2002، ص 109.

24. العولمة:.وتعني بشكل عام اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات ،والثقافة ضمن اطار من الراسمالية حرية الاسواق وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى انحسار كبير في سيادة الدولة،للمزيد ينظر:. جمال داود سلمان ،انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،م 2، العدد 6، 2016 ، ص 2.

25 Chistopher A Preble,The power problem How American military dominance makes us less safe less prosperous and less free ,Cornell University .press,2009,P.3.

26. .تشارلز كروثامر وماري بيرد, المصدر السابق،ص 120.

27 Chistopher A Preble ,OP.Cit,P 5.

28 تشارلز كروثامر وماري بيرد, المصدر السابق،ص 122

المصادر

1.ابراهيم درويش :.النظام السياسي،دراسة فلسفية تحليلية ،ج1،دار النهضة العربية، القاهرة ،1969.

2.تشارلز كروثامر وماري بيرد،تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ،ج1، مكتبة اطلس ،بيروت ،1996.

3.جون هانكوك ،جورج واشنطن اول رئيس للولايات المتحدة ،شركة التأمين على الحياة ،بوسطن، د.ت

4. حسين امين،العلاقات الدولية في القرن العشرين ،دار الفكر العربي،القاهرة،2005

5. صموئيل هنتنغتون ،من نحن ؟التحديات التي تواجه الهوية الامريكية ،ترجمة حسام الدين خضور،دار الرأي للنشر،دمشق،2005

6. عبد الرحمن بدوي،موسوعة الفلسفة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،ج1،

7.علي عودة العقابي،العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات،بغداد ،2010

8.محمد حسنين هيكل:.الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق ،دار الشروق،القاهرة،2003

9.نبيل رمزي ،سوسيولوجيا المعرفة .جدل الوعي والوجود الاجتماعي ،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2001

10.ياسين محمد حمد،دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الامريكي،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد،2005

المجلات العلمية

1.جمال داود سلمان ،انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،م 2، العدد 6، 2016

2. .حارث محمد حسن،تطور المجتمع الامريكي،دراسات دولية،العدد 26،مركز الدراسات الدولية ،بغداد،2005

3.حمد بني سلامة،معيقات اعادة البناء السياسي في الولايات الامريكية الجنوبية في اعقاب الحرب الاهلية(1865-1877)،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب،مج 12،العدد 2، 2015.

4. علي حسين نزها،تحليل الاستراتيجيات الامريكية في بناء النظام الدولي جدلية القوة الصلبة والناعمة (1945-1970)،مجلة صدى العلوم،دار بيروت العالمية للنشر،بيروت،العدد 10، تشرين الاول 2025 .

5. علي خيري مطرود ،دور جون كابيل بريكنريدج في الحرب الامريكية-المكسيكية (1846-1848)و اثره في مستقبله السياسي،مجلة واسط، مج 3، العدد 21، 2025

6.علي الدين هلال،ازمة الانظمة الفكرية الكبرى المعاصرة :الديمقراطية الليبرالية والراسمالية والشعبوية،مجلة المحور،القاهرة ،العدد 195، 24 تشرين الثاني 2002،

المصادر الانكليزية

1.Vesna DanilovicM,When the stakes Are High –Deterrence and Conflict among major .powers,University of Michigan press,2002

2.Ruth C Silva,American Government ,Democracy and Liberty in Balance New .York,Hugh A Bone ,1976

3. Richard L Wilson ,American political leaders,U.S.A ,factson file ,INC, 2006

4.Robert Kagan ,The World America Made ,U.S.A,Knopf Doubleday ,Publishing Group ,2013

5.Chistopher A Preble,The power problem How American military dominance makes us less safe less prosperous and less free ,CornellUniversity press.

References

1-Al-Aqabbi, Ali Ouda. (2010). International relations: An analytical study of origins, emergence, history, and theories. Baghdad.

2-Amin, Hussein. (2005). International relations in the twentieth century. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

3-Badawi, Abdel Rahman. (n.d.). Encyclopedia of philosophy (Vol. 1). Beirut: Arab Institution for Studies and Publishing.

4-Bani Salameh, Mohammed. (2015). Obstacles to political reconstruction in the southern United States in the aftermath of the Civil War (1865–1877). Journal of the Association of Arab Universities for Arts,

5-Danilovic, V. (2002). When the stakes are high: Deterrence and conflict among major powers. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press..

6-Darwish, I. (1969). The political system: A philosophical and analytical study (Vol. 1). Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabia

7-Hamid, Yassin Mohammed. (2005). The role of constitutional institutions and political forces in American political decision-making (Unpublished doctoral dissertation). College of Political Science, University of Baghdad.

8-Hancock, J. (n.d.). George Washington: The first president of the United States. Boston, MA: Life Insurance Company..

9-Hancock, J. (n.d.). George Washington: The first president of the United States. Boston, MA: Life Insurance Company.

10-Hassan, Harith Mohammed. (2005). The development of American society. International Studies, (26), 2. Baghdad: International Studies Center.

11-Hassan, Harith Mohammed. (2005). The development of American society. International Studies, (26), 5. Baghdad: International Studies Center.

12-Heikal, M. H. (2003). The American empire and the raid on Iraq. Cairo: Dar Al-Shorouk.

13-Hilal, Ali El-Din. (2002, November 24). The crisis of major contemporary intellectual systems: Liberal democracy, capitalism, and populism. Al-Mehwar Journal, (195), 109. Cairo.

14-Huntington, S. P. (2005). Who are we? The challenges to America's national identity (H. Al-Khudour, Trans.). Damascus: Dar Al-Rai for Publishing.

15-Huntington, S. P. (2005). Who are we? The challenges to America's national identity (H. Al-Khudour, Trans.). Damascus: Dar Al-Rai for Publishing

16-Kagan, Robert. (2013). The world America made. New York, NY: Knopf Doubleday Publishing Group.

17-Kagan, Robert. (2013). The world America made. New York, NY: Knopf Doubleday Publishing Group.

18-Kerr, Charles, Thamer, & Beard, Mary. (1996). History of the United States of America (Vol. 1). Beirut: Atlas Library.

19-Matroud, Ali Khairy. (2025). The role of John C. Breckinridge in the Mexican–American War (1846–1848) and its impact on his political future. Wasit Journal, 3(21).

20-Nuzha, Ali Hussein. (2025). An analysis of American strategies in building the international order: The dialectic of hard and soft power (1945–1970). Sada Al-Uloom Journal, (10), 167. Beirut: Dar Beirut International Publishing.

21-Ramzi, Nabil. (2001). Sociology of knowledge: The dialectic of consciousness and social existence. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i.

22-Salman, Jamal Dawood. (2016). The implications of globalization on developing economies. Iraqi Journal of Economic Sciences, 2(6), 2.

23-Silva, R. C. (1976). American government: Democracy and liberty in balance. New York, NY: Hugh A. Bone. p. 58.

24-Wilson, R. L. (2006). American political leaders. New York, NY: Facts On File, Inc. p. 275.